

تقبل الاسم [2]

حاصلة حتما وان لا تمديد لرئيس الجمهورية الحالي. اربعة اشهر ونيف تفصل لبنان عن بدء المهلة القانونية للانتخابات الرئاسية، لكن المعادلات بدأت تطرح على الطاولة ارتباطا بالوضع الاقليمي والتوازنات الداخلية. والمعادلة الخارجية بسيطة: اذا ربح الاتجاه الاميركي - الغربي في المنطقة في وجه سوريا وايران وحزب الله، فثمة لائحة مرشحين معروفين، واذا ربح المحور الإيراني فهناك لائحة مضادة ايضا معروفة، واذا استمرت المرواحة فهناك لائحة ثالثة. اسماء المرشحين باتت ضيقة لدى جميع الاطراف. لكن اللعبة بحسب بعض قيادات 14 آذار يمكن ان تنقلت احيانا من الشبكة الاقليمية، لتدار محليا «لان

الانتخابات الرئاسية اليوم هي المفصل الاساسي الذي يحتاج إليه لبنان، لياتي رئيس قوي متفعل من قيود التفاهات التي تعيق حركته». وعدة الشغل الداخلية يمكن ان تكون نصاب جلسة الانتخاب. ففي موازاة الاتصالات الناشطة لوضع معايير الشخصيات الرئاسية، هناك نقاش قانوني ودستوري حول نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية. وفي مقابل تمسك مجموعة من الشخصيات الانزارية بنصاب الثلثين بحسب المادة 49 من الدستور، تقول المعلومات ان رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع طرح للنقاش ضرورة البحث العميق في نصاب النصف زائدا واحدا مستشهدا بالمواد الدستورية المتعلقة بنصاب الجلسات وانتخاب رئيس الجمهورية. ويعيد النقاش حول النصف زائدا واحدا التذكير بمرحلة النقاشات التي سبقت الفراغ الرئاسي بعد خروج الرئيس اميل لحود من قصر بعبدا. لكن المفارقة اليوم انه يأخذ ابعادا اخرى، وخصوصا ان رئيس تيار المردة سليمان فرنجية كان قد ايد هذا الطرح في حين خالفه رئيس كتل التغيير والاصلاح العماد ميشال عون. والابعاد الاخرى تتمثل في رسم السيناريوهات المحتملة لجلسة مجلس النواب في ضوء ما يمكن ان يكون عليه وضع الانتخابات الرئاسية والمواجهة المحتملة بين فريقي 8 و14 آذار اذ لم تنجح اي تسوية مبكرة في تحديد معالم الرئيس الجديد قبل انتهاء عهد الرئيس ميشال سليمان. ونقاش النصف زائدا واحدا نقاش سيأخذ مداه من الان وصاعدا، وخصوصا في ضوء قول احد مؤيدي هذا الطرح «المشكلة ليست في قانونيته بل المشكلة مزدوجة، اولا علينا تسويق الفكرة سياسيا واعلاميا وشعبيا، وثانيا ضرورة التحوط من ان يستغل حزب الله موضوع النصاب لتطير الانتخابات الرئاسية، فنكون قد قدمنا له ما يطمح اليه على طبق من فضة».



كلام في السياسة

في كرسي اعتراف البطريك...

جان عزيز

العادية لمصلحتهم كقبيلة سلطوية. وكانت الدولة البسيطة في قوانينها الانتخابية والتمثيلية، ستعطيهم كل الحكم وكل السلطة. لكن عقلاء المسيحيين في ذلك الوقت، اقروا مبدأ الميثاق على قاعدة الطائفية السياسية، من أجل شركائهم في الوطن بالذات، ومن أجل حفظ مشاركتهم معهم فيه. حتى قاعدة الطائفية في الإدارة، ما كانت لتتبلور يومها إلا بتلك الخلفية التشاركية ذاتها. كان لبنان إذناك بكل حياته التربوية والتعليمية والثقافية متمحورا حول مثلث ثابت: مدارس الإرساليات وجامعتان اثنتان، واحدة يسوعية وأخرى إنجيلية. وبالتالي كان المسيحيون، بالمصادفة وبتلقائية التطور التاريخي وحسب ومن دون استحقاق ذاتي حتى، كانوا يومها أصحاب فرصة متقدمة وميزة تفضيلية واضحة لدخول الإدارة العامة. غير ان إقرار التوازن الطائفي في جسم الدولة حفظ شراكة الوطن وتوازن جماعته... ورغم كل ما قد يقال اليوم عن تلك الخطوات من انتقاد وتجريح وتحامل، يجب الاستدكار أن هذا الخط المسيحي لم يكن يومها صاحب اكرثية شعبية ولا شعبية، بل كان خط العقلاء، وسياسة الحكماء، من بكركي إلى كل الميثاقين، فاقننص الوطن في لحظة تقاطع.

والمنطق الميثاقى العقلاني نفسه، رافق المسيحيين في كل مراحلهم. سنة 1958، كانت الشعبية المسيحية مع أبرزهاور، لكن العقلانية المسيحية التي أنقذتهم وأنقذت لبنان، كانت مع عبد الناصر. وفي عام 1975 كانت الأهواء المسيحية مع أحادية شعار السيادة والمعركة ضد الفلسطينيين، فيما كانت المسؤولية المسيحية، في مفارقة توزعها من الكنيسة إلى اليسار المسيحي، مع تغليب ضرورة الإصلاح والشراكة والحل مع اللبناني الأخر، قبل الانفجار مع غير اللبناني... والأمر نفسه تكرر طوال الحرب وجنونها، وطوال وصاية ما بعد نهاية الحرب ومجونها. حتى بدا الوجدان المسيحي الوطني المسؤول، واحدا من حراس الهيكل ومن آخر كهنته.

ما المطلوب من هذا الوجدان المسيحي المسؤول اليوم؟ أن يقدر على تحديد الثوابت أولا، وعلى تجسيد تعاونها وانسجامها في دولة واحدة ثانيا. وقد يطول الكلام والتفصيل والتبويب. وهو في كل حال ضرورة. لكن باختصار، من يقدر على إعادة سعد الحريري، اللبناني لا السعودي، سليما كريما إلى الوطن، ومن يقدر على حفظ سلاح حسن نصر الله، اللبناني لا الإيراني، عنصر قوة لحدود الوطن، لا لخارجها ولا لداخلها، ومن يقدر على طمأننة وليد جنبلاط، بحيث يعود باب قلعه وسط الجبل، إلى أداء دوره الطبيعي والتاريخي، جسر وصل لا جسر فصل، ومن يؤمن كل ذلك من دون أن يقلل نظامنا السياسي على نهائية مأزومة، بل يفتحه على التطور صوب الدولة المدنية الكاملة... من يقدر على كل ذلك يجسد هذا الوجدان، ويستحق قيادة كل مسؤولياته.

قبل فترة وجيزة، وفي خضم انقسام البلد حول شعارات كبرى، تبدأ من الحرب لدحر الاستكبار العالمي في بيروت، ولا تنتهي بالحرب المقابلة لنشر الديمقراطية المثالية في دمشق، وفيما الكل يدرك أن تلك اللغة الكونية مجرد واجهة مكشوفة لتفاهات الفتنة الشيعية السنية، في تلك المناخات بالذات، ذهب أحد عقلاء المسلمين إلى البطريك الماروني. كانت بكركي لا تزال منهمكة بلقاءات أقطاب المسيحيين للبحث عن قانون انتخابات نيابية. فدار الحديث بين صاحب الغبطة وصاحب الحكمة حول تلك المسائل وتفصيلها، إلى أن بلغ الحوار لحظة صفاء ومصارحة ونسبه اعتراف. فقال السياسي المسلم للبطريك الماروني: غدا حين تجمعون أقطاب طائفكم من السياسيين، أرجوكم أن تبلغوهم هذه الرسالة. نحن المسلمين سنة وشيعة، نعيش في صراع على السلطة عمره 14 قرنا. ثم نحن منخرطون اليوم في هذه الحرب الفتوية، بأكثر من مليار نسمة منتشرين في مختلف أرجاء الأرض. لذلك، رجائنا أن يدرك المسيحيون في لبنان خصوصا، أن اعتقاد أي منهم أنه بوقوفه إلى جانب هذا الطرف أو ذاك سيحسم صراع تلك القرون، وهم مطلق. كذلك إن اعتبار أي زعيم مسيحي أن اصطفاقه إلى جانب فريق سني أو فريق شيعي سيرجح الكفة في ميزان معركة المياري، إنما هو أكثر من وهم. صاحب الغبطة، قولوا لزعماء المسيحيين، إن المسلمين في لبنان، سنة وشيعة، ينتظرون منهم دورا آخر، لا علاقة له باصطفاف مذهبي، بل بتأليف وحدة صف وطني... لأكثر من سبب ووجه، يبدو هذا الكلام عين الصواب. لكنه فيما يعطي للمسيحيين قيمة لا يقدرونها غالبا حق قدرها، فهو كذلك يلقي على عاتقهم جميعا مسؤولية تخلفوا عنها طويلا، وظهروا غالبا وكانهم أعجز من تحملها. فمنذ قيام لبنان كوطن، كان المسيحيون حرصاء على توازنه. منذ اللحظة التأسيسية سنة 1920، كان العقل هو الغالب على العاطفة، والمنطق هو المتغلب على الأهواء. شهيرة مقولة ذلك المنتدب الفرنسي لسيد بكركي يومها: «كنت كبيرا في لبنان الصغير، أخشى أن تتحول صغيرا في لبنان الكبير»... ولم يتراجع الصرح. أصر على خياره الوطني أكثر، وتأكد من صحة تضحياته من أجله أكثر فأكثر. حتى نقصة الطائفية السياسية، تلك «العورة» التي وسمت نظامنا منذ إنشائه، ولأزمت حياتنا الوطنية والسياسية وخلفت كل نكباتها حتى اللحظة، حتى الطائفية السياسية نفسها كانت في الأساس مشروعا مسيحيا لعدالة وطنية، لا لاحتكار أو استئثار أو هيمنة أقلية أو طغيان عديدة. فيوم وضعت المادة 95 السابقة من دستور عام 1926، كان المسيحيون أرحمة ديموقراطية في البلد، وبالتالي كانت الديموقراطية التنافسية

تقرير

وفاة جندي متأثرا بجراح عبرا

أماك خليل

الموقوفين وعائلاتهم. وطالبت بـ«الإسراع ببت ملفات من لا تبحث تورطه، وإحالة المتورطين على المحاكمة، وتأمين الظروف الإنسانية والصحية للموقوفين»، واتهمت عناصر السرايا بالاعتداء على المواطنين. وقالت: «بعدما كانت القضية شقتين في عبرا، أصبحت كل صيدا فيها شقق». وأعلنت إعداد مذكرة جديدة رفعتها مع السنيورة ورئيس البلدية محمد السعودي والمفتي سليم سوسان إلى سليمان، بهذا الشأن.

أما السنيورة، فقد رأى أمس أن زيارة سليمان كانت من أجل قضية الموقوفين لكي «تسهل في عودة الهدوء والاعتدال إلى صيدا، ويجب أن نسعى جميعا ليعم التفكير المعتدل والمنفتح معالجة الذبول التي تراكمت على مدى الأشهر الماضية». ولفت إلى أن «عددا كبيرا من المعتقلين ممن غرر بهم الأسير معتقلون في أماكن ليست ملائمة»، مشددا على أن هذا التحرك «لا يعني أننا نريد أن ن تدخل لمصلحة من ثبت تورطه في مواجهة مع الجيش». حملة تيار المستقبل لنصرة

الموقوفين خرقها صباح أمس خير استشهاد آخر جريح في الجيش من معركة عبرا. الجندي المغوار ابراهيم العتلة (27 عاما) توفي متأثرا بإصابة بالغة في الرأس تعرض لها برصاص القنص خلال مواجهتها جماعة الأسير. منذ إصابته قبل خمسة أشهر، دخل العتلة في غيبوبة تامة، ورغم نقله من مستشفى إلى آخر للعلاج، لم تتحسن حالته إلى أن توفي في مستشفى بحنس. قيادة الجيش نعت الشهيد الذي «أصيب بها أثناء تنفيذ الجيش مهمة حفظ أمن واستقرار في منطقة عبرا» بحسب بيان مديرية التوجيه.

جثمان العتلة وصل بعد ظهر أمس إلى منزل عائلته في يارين الجديدة في بلدة البيسارية (قضاء الزهراني) قبل أن يتابع سيره إلى مسقط رأسه في يارين الحدودية (قضاء صور). هناك عصرًا، سار العشرات من أبناء البلدة ومحيطها في موكب التشييع، من دون أن تسجل مشاركة للجماعة الإسلامية وتيار المستقبل، اللذين يحظيان بتأييد واسع بين أبناء البلدة.

إلى التآزم، وخصوصا أن السعودية كالثور المذبوح نصف ذبحة، وبالاساس من وقت توقيف المتهم يوسف دياب لم نقرب من الموضوع». وأشار إلى أن دياب «اعترف امام القاضي بانه ضرب كثيرا ليذكر اسم رفعت عيد او علي عيد»، لافتا الى ان «بسام الحلبي هو قريب خضر شددو ولو القصة قصة قرابة لكان قد نهبه وحده، لكنه ذكر اسمي احمد مرعي وحيان رمضان، وهذا بمثابة توجيه، وعماد عثمان هو المتهم بهذا الموضوع». ودعا الى «تشكيل لجنة مشتركة بين استخبارات الجيش والحكمة العسكرية وفرع المعلومات والامن العام للإشراف على التحقيقات».

في غضون ذلك، أكد ميقاتي ان الجيش والقوى الامنية ماضيان في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف الاحداث في المدينة، واعادة الهدوء اليها، مؤكدا امام نواب طرابلس الذين جالوا على بعدا والسرايا، ان لا تساهل في ملف تفجيري طرابلس، ولا صوت يعلو فوق سلطة القانون».

من جهته، اتهم عضو المكتب السياسي في تيار المستقبل مصطفى علوش الرئيس ميقاتي بدعم اهم مجموعة مسلحة في باب التبانة.

نعم يوسف

مالك الكابل انذر لبنان
بوجود سداد نحو 1,6
مليون دولار في مهلة
اقصاها يوم غد

بسام الحلبي»، مشيرة الى ان «استدعاء السيد علي عيد الى التحقيق في قضية تهريب المطلوب احمد المرعي جرى بناء على إشارة القضاء المختص الذي أشرف على كافة مراحل التحقيق منذ بدايته، واذا كان لديه اية معطيات تتعلق بالتحقيق فإن من الأجدى الإدلاء بها في التحقيق الجاري لدى القضاء العسكري لا عبر وسائل الإعلام».

من جهته، رفض نائب الامين العام للحزب رفعت علي عيد اتهام والده بالضلوع في تفجيري طرابلس، واضعاً الاتهام في السياسة «لأننا منذ شهرين قلنا إن الأوضاع في الشمال ستذهب